



# رسالة الجواب الخاتم عن سؤال الخاتم للحافظ جلال الدين السيوطي

عبدالسلام بن محمد العامر

## رسالة

# الجواب الحاتِم عن سُؤال الخاتِم

للحافظِ جلالِ الدِّينِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي بكرِ الشُّيوطي رحمه الله

المُتوفى سنة ٩١١ هـ

حقَّقها وخرَّجَ أحاديثَها وعلَّقَ عليها

عبدُ السلامِ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الله العامر

نسخة ١٤٤٢ للهجرة



## بسم الله الرحمن الرحيم

الجواب الحاتم عن سؤال الخاتم<sup>(١)</sup>

## مسألة:

التختم بالفضة. هل له وزن معلوم لا تجوز الزيادة عليه؟. وهل يجوز التختم بسائر المعادن كالنحاس والحديد؟. وهل يجوز تعدد الخواتم من الفضة؟. وهل تختم النبي ﷺ بالفضة أو غيرها؟. وهل تُباح الفصوص في الخواتم للرجال؟. وهل كان خاتم النبي ﷺ بنفس. وما كان فضه؟. وهل تختم في اليمين أو الشمال؟. وهل كان فضه ممّا يلي ظاهر الكف أو باطنه؟. وهل الحديث الذي ورد. "أن رجلاً دخل عليه ﷺ وفي يده خاتم نحاس.

(١) بدأت بتحقيقها. والتعليق عليه يوم الأربعاء ١٤٤٢/٥/٨ هـ.

قوله (الحاتم) بكسر التاء. أي: الحاكم أو القاضي الموجب للحكم.

ذكره في لسان العرب (١٢/١١٤) ومختار الصحاح (١/٦٦) وتاج العروس (٣١/٤٣٩) وغيرها.

قوله: (الختام) الجمع خواتيم، ويجمع أيضاً على خواتم بلا ياء، وعلى خياتيم بياء بدل الواو، وبلا ياء أيضاً، وفي الخاتم ثمان لغات: فتح التاء وكسرها. وهما واضحتان. وختام وختيوم وختم

وخاتام وخياتام، وختيام. انتهى قاله الحافظ في "الفتح" (١٠/٣١٥) بتجوز.

تنبيه: لم أجد لهذه الرسالة نسخاً مخطوطة. وإنما الاعتماد على الطبعة المنشورة من الحاوي (١/٧٤).



فقال: مالي أرى عليك رائحة أهل النار". صحيح؟. ومن رواه؟. وهل يؤخذ منه التحريم أو الكراهة؟.

### الجواب:

أمّا الوزن. فلم يتعرّض له أصحابنا<sup>(١)</sup> في كتب الفقه، ولكن ورد في الحديث: "ولا تُتَمَّه مثقالاً".

قال الزركشي<sup>(٢)</sup> في "الخدِم": لم يتعرّض أصحابنا لقدر الخاتِم. ولعلهم اكتفوا بالعرف. فما خرج عنه إسراف<sup>(٣)</sup>.

(١) أي الشافعية. عليهم رحمة الله.

وسياقي النقل عن باقي المذاهب قريباً.

(٢) محمد بن بهادر بن عبد الله التركي الأصل. المصري. الشيخ بدر الدين الزركشي ولد سنة ٧٤٥. عُني بالاشتغال من صغره. فحفظ كتباً. وأخذ عن الشيخ جمال الدين الإسنوي. والشيخ سراج الدين البلقيني ولازمه. وعُني بالفقه والأصول والحديث. وكان مُنقطعاً في منزله لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب. مات في رجب سنة ٧٩٤ بالقاهرة. انتهى بتجوز.

الدرر الكامنة (١/٤٧٩) لابن حجر.

واسم كتابه (خادم الرافي والروضة). وهو شرح لكتاب "العزیز شرح الوجیر" للرافعي. وكتاب "روضة الطالبين" للنووي. وقد حُقِّق كتاب (الخادم) في عدة رسائل جامعية.

(٣) جاء في "الموسوعة الفقهية الكويتية" (١٢/٢٤): وعند الحنفية، قال الحصكفي: لا يزيد الرجل خاتمه على مثقال. ورجح ابن عابدين قول صاحب الذخيرة، أنه لا يبلغ به المثقال، واستدل بحديث بُريدة الآتي. وقال المالكية: يجوز للذكر لبس خاتم الفضة إن كان وزن درهمين شرعيين أو أقل،

=



وأما التختُّم بسائر المعادنِ ما عدا الذهب<sup>(١)</sup> فغير حرامٍ بلا خلافٍ، لكن هل يُكره؟. وجهان:

فإن زاد عن درهمين حرم. انتهى.

قلت: وعند الحنابلة ما قاله المرداوي في "الإنصاف" (٥/٩١): لا بأس بجعله مثقالاً وأكثر، ما لم يخرج عن العادة. قال في "الفروع": هذا ظاهر كلام الإمام أحمد، والأصحاب. انتهى.

(١) لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ (٥٥٢٦) وَمُسْلِمٌ (٢٠٨٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ "أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ".

**أما سائر المعادن فهو نوعان.**

**النوع الأول:** الحديد، والرصاص، والصفير، والشَّبه، والنحاس. وفيها خلافٌ بين أهل العلم. وسببُ الخلافِ ورودُ أحاديثٍ في النهي عنها. لكونها حلية أهل النار. ولأنَّ الأصنام تُصنعُ منها. ووردَ ما يدلُّ على جوازها. وقد ذكر السيوطي الخلافَ فيه.

**النوع الثاني:** ما له قيمةٌ كبيرةٌ كالألماسِ والياقوتِ والفيروز - حجرٌ كريمٌ أزرق - وغيرها. فقد يفوقُ الذهبَ غلاءً.

قال النووي في "المجموع" (٤/٤٤٦) في كلامه عن لبس الخاتم. "قال الشافعي في "الأم": لا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا للأدب، وأنه من زيِّ النساء لا للتحريم، ولا أكره لبس ياقوتٍ أو زبرجدٍ إلا من جهة السرف والخيلاء. هذا نصُّه. وكذا نقله الأصحاب، واتفقوا على أنه لا يحرم. انتهى.

قال العلامة السفاريني في "غذاء الألباب" (٢/٢٩١): "ولا بأس من (بلور) بكسر الباءِ الموحدة مع فتح اللام كسنور، وفتح الموحدة مع ضم اللام كتثور. واللام مُشددة فيها، وهو جوهرٌ معروف معدني، وأجود أنواعه أشد صلابةً وبياضاً وشفاءً، وأحسنه ما يُجلب من جزائر الزنج.

=



**أحدهما:** نعم؛ لحديث بُريدة، "أَنَّ رجلاً جاءَ إلى النبي ﷺ وعليه خاتمٌ من شَبَهٍ. فقال: ما لي أجدُ منك رِيحَ الأصنامِ؟. فطَرَحَهُ. ثمَّ جاءَ وعليه خاتمٌ من حديدٍ. فقال: ما لي أرى عليك حليةَ أهلِ النارِ، فطَرَحَهُ، فقال: يا رسولَ الله مِن أَيِّ شَيْءٍ اتَّخَذَهُ؟، قال: اتَّخَذَهُ مِن وَرِقٍ. ولا تُتَمَّمَهُ مِثقالاً"<sup>(١)</sup>. أخرجهُ أبو داود

وقيل: البلُّور نوعٌ من الزُّجاجِ إلَّا أنه أصلبُ منه، فيباح التختُّمُ به فلا يُستحب، ولا يُكره. ولا بأس بالتختُّم من شَبَه المَعْدن. من بقية الجواهر من ياقوتٍ وزبرجدٍ وزُمرَدٍ وفيروزٍ ونحوها، فيباح اتخاذ الخاتم من هذه المعادن ونحوها وأمَّا ما يُروى في التختُّم ببعضها من الفضائل فباطلٌ. مثل حديث "تختَّموا بالزُّمرذ - بالذالِ المُعجمة - فإنه ينفي الفقر" رواه الديلمي لا يصحُّ. كما في البدر المنير والتسهيل. وحديث "تختَّموا بالزبرجد فإنه يُسرُّ لا عُسر فيه". قال الحافظ ابن حجر: هو موضوعٌ. وفي "النهاية": "تختَّموا بالياقوت فإنه ينفي الفقر". قال بعضهم: يُريد أنه إذا ذهب ماله فباعه وجد فيه غنى. قال: والأشبه - إن صحَّ الحديث - أن يكونَ خاصِّيةً فيه. وذكره الحافظُ السيوطي في مختصر النهاية. وفي شرح الشائل. وفي خيرٍ ضعيفٍ، أن التختُّم بالياقوت الأصفر يمنع الطاعون. انتهى

قلتُ [السفارييني]: ذكرَ الحافظُ ابنُ حجرٍ عند حديث "تختَّموا بالعقيق": له طرقٌ كلُّها واهية، وكذا ما رُوي في الياقوت، وتقدَّم أنفاً، وزعمَ بعضهم أن جعفر بنَ محمد - رضي الله عنهما - قال: ما افتقرتُ كفتُ تختَّمتُ بفيروزج، قال: وقيل الخواتمُ أربعة: الياقوتُ للعطش، والفيروزج للنفال، والعقيقُ للسُّنة، والحديدُ الصِّينيُّ للحِرز. انتهى. وقد علمتَ أنه لم يصحَّ شيءٌ من ذلك عن حضرة الرسالة. والله الموفق. انتهى كلام السفارييني.

(١) أخرجهُ أبو داود (٤٢٢٣) والترمذي (١٧٨٥) والنسائي في "المجتبى" (٥١٩٥) وفي "الكبرى"

=



والترمذي.

وفي سنده رجلٌ مُتكلِّمٌ فيه، فضعَّفه النوويُّ في "شرح المُهدَّب" لأجله، ولكن ابن حبان صحَّحه. فأخرجه في "صحيحه".

(٩٥٠٨) وأحمد في "مسنده" (٢٣٠٣٤) والبزار في "مسنده" (٤٤٣٠) وابن حبان في "صحيحه" (٥٤٨٨) والبيهقي في "شعب الإيمان" (٦٠٨١) وابن الأثير في "أسد الغابة" (١١٠/١) وابن عبد البر في "التمهيد" (١١٤/١٧) والدولابي في "الكنى والأسماء" (١٠٠١٦٨) من طريق زيد بن حباب (زاد الترمذي وأبو تميلة يحيى بن وضاح) عن عبد الله بن مسلم أبي طيبة عن عبد الله بن بُريدة عن أبيه.

وقد أخرجه أحمد أيضاً (٢٣٧٣٦) من طريق أبي تميلة وحده عن أبي طيبة به. قال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ. انتهى.

قلت: أي ضعيف عنده.

وقال النسائي في "السنن الكبرى". والإمام أحمد كما في "الفروع": حديثٌ مُنكرٌ.

قال ابن حجر في "الفتح" (٣٢٣/١٠): وفي سنده أبو طيبة بفتح المُهملة. وسكون التحتانية. بعدها مُوحَّدة. اسمه عبد الله بن مسلم المروزي. قال أبو حاتم الرازي: يُكتب حديثه ولا يُحتج به. وقال ابن حبان في "الثقات": يخطئ ويُخالف. فإن كان محفوظاً حُمِلَ المنع على ما كان حديثاً صِرفاً. انتهى.

**قوله: (من شَبَّه) في رواية لأحمد والترمذي "من صُفر".**

قال في عون المعبود (١٨٩/١١): (من شَبَّه) بفتح الشين المُعجمة والمُوحَّدة. شيءٌ يُشبه الصُفر. وبالفارسية يقال له: برنج. سُمِّي به لشَبَّهه بالذهب لوناً. وفي القاموس: الشَبَّه مُحركة النحاس الأصفر. ويكسر. انتهى.



وهذا هو الحديثُ المَسْئُولُ عنه في السُّؤالِ.

**والوجه الثاني:** أنه لا يُكره، ورجَّحه النوويُّ في "الروضة" و"شرح المُهذَّب" قال: لضعفِ الحديثِ الأولِ، ولِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنِ مُعَيْقِبِ الصَّحَابِيِّ قَالَ: "كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيدٍ مَلَوِي عَلَيْهِ فِضَّةٌ" (١).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٢٤) وَالنَّسَائِيُّ فِي "المُجْتَبَى" (٥٢٠٥) وَالْبُخَارِيُّ فِي "التَّارِيخِ الكَبِيرِ" (٥٢/٨) الطَّبْرَانِيُّ فِي "المَعْجَمِ الكَبِيرِ" (٣٥٢/٢٠) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي "شَعْبِ الإِيْمَانِ" (٦٠٨٣) وَأَبُو نَعِيمِ الأَصْبَهَانِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ" (٥٦٤٦) وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي "تَارِيخِ دِمَشْقَ" (١٨٣/٤) وَأَبُو الشَّيْخِ فِي "أَخْلَاقِ النَّبِيِّ ﷺ" (٣٥٥) مِنْ طُرُقٍ عَنِ سَهْلِ بْنِ حَمَّادِ أَبِي عَتَابٍ قَالَ: ثَنَا أَبُو مَكِينٍ نُوحُ بْنُ رَبِيعَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِيَاسُ بْنُ الحَارِثِ بْنِ المُعَيْقِبِ عَنِ جَدِّهِ مُعَيْقِبِ بْنِ أَبِي فَاطِمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وَرَجَالَ إِسْنَادِهِ لَا بَأْسَ بِهِمْ. سِوَى إِيَاسِ بْنِ رَبِيعَةَ. سَهْلُ بْنُ حَمَادٍ. وَثَقَّهُ البَزَارُ وَالعَجَلِيُّ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي "الثَّقَاتِ". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ: صَالِحُ الحَدِيثِ شَيْخٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَأَبُو مَكِينٍ نُوحُ بْنُ رَبِيعَةَ. وَثَقَّهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ القَطَّانِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي "الثَّقَاتِ". وَقَالَ: يُحْطَى. وَقَالَ البُخَارِيُّ: نُوحُ بْنُ أَبِي مَجْلَزٍ وَعَنْهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ مَنكُرُ الحَدِيثِ. وَقَالَ العُقَيْلِيُّ: لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ. وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ.

=





وأما التعدُّد. فصرَّح به الدارميُّ<sup>(١)</sup> من أصحابنا. فقال: يُكره للرجل أن يلبسَ فوق خاتَمين فضة، فمقتضاه جوازُ الخاتَمين بلا كراهة، وارتضاه الإسنوي.

الجرح والتعديل (٣٨٣ / ٨). وتهذيب التهذيب (٤٨٤ / ١٠).

وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق. وهم وكيع في اسم أبيه. فقال: نوح ابن أبان. وهم من جعله اثنين. انتهى.

أما إياس بن ربيعة.

فذكره ابنُ أبي حاتم والبُخاري. ولم يذكره جرَّحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابنُ حبان في الثقات.

وقال عبد الحق في "الأحكام" (٢٥ / ٤): لا أعلم روى عنه إلا نوح بن ربيعة. انتهى.

ومع كون إياس بن ربيعة شبه مجهول. فقد جَوَّد النووي إسناده رحمه الله.

وحسنه أيضاً ابنُ حجر في "الأربعين المتباينة السماع" (١١٤ / ١) ثم قال: وله شاهد من مُرسلٍ مكحولٍ في طبقات ابنِ سعد، وآخر من مُرسلٍ إبراهيم النخعي عنده، وثالثٌ من رواية سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص وهذه طرقٌ يُقوِّي بعضها بعضاً. انتهى.

قلت: واستدلوا بجوازِ خاتمِ الحديد أيضاً بما في الصَّحاحين عن سهل بنِ سعدٍ رضي الله عنه، أنه رضي الله عنه قال للرجل: "التمس ولو خاتماً من حديد".

(١) محمد بن عبد الواحد أبو الفرج الدارميُّ البغداديُّ. ولد ٣٥٨ هـ قال الخطيب: هو أحدُ الفقهاء

موصوفٌ بالذكاء. وحسنِ الفقه. له كتاب الاستذكار في الفقه. وتوفي ٤٠٩ هـ

طبقات الشافعية (٣٧ / ١) لابن قاضي شهبة.

قال النووي في "المجموع" (٨١ / ١): وهو من كبار أئمتنا العراقيين. انتهى.

والإسنوي: بكسر الهمز. وهو عبد الرحمن بن الحسن بن عليِّ الشافعي أبو محمد جمال الدين. ولد

=



وقيدَه الخوارزميُّ في "الكافي" بأن لا يجمعَ بينهما في إصبع<sup>(١)</sup>.  
 وأمّا هل تختمَ النبي ﷺ بالفضّة أو غيرها؟  
 فسيأتي حديثٌ "أنّه كان خاتمه من ورقٍ"، وتقدّم حديثٌ مُعقِبٌ "أنّه كان  
 خاتمُه من حديدٍ".  
 وأمّا تختمُه بالذهب فقد كان قبل ذلك، ثمّ نهى عنه. وطرحه. كما في

باسنا في مصر. شيخ الشافعية ومفتيهم. وتوفي في القاهرة سنة 772 هـ  
 والخوارزمي: هو محمود بن محمد بن العباس بن أرسلان. أبو محمد العبّاسي مظهر الدّين. تُوفي في  
 شهر رمضان سنة ٥٦٨ هـ

(١) قال في "الموسوعة الكويتية" (١٢/٢٥): اختلفَ الفقهاء في حكم تعدّد خواتم الرّجلِ:  
 فنصّ المالكيّة على أنّه لا يُباح للرّجلِ أكثر من خاتمٍ واحد، فإن تعدّد الخاتم حرمٌ. ولو كان في حدودِ  
 الوزنِ المُباح شرعاً.  
 واختلفَ فقهاء الشّافعيّة في تعدّد الخاتم، ونقل صاحبُ "مُغني المُحتاج" جانباً من هذا الخلاف  
 في قوله: وفي الرّوضة وأصلها: ولو اتّخذ الرّجلُ خواتيم كثيرةً ليلبس الواحدَ منها بعدَ الواحدِ جاز،  
 فظاهرُه الجواز في الاتّخاذ دون اللبس، وفيه خلافٌ مشهور، والذي ينبغي اعتياده فيه أنّه جائز ما لم  
 يؤدّ إلى سرفٍ.  
 وقال الحنابلة: لو اتّخذ الرّجلُ لنفسه عدّة خواتيم، فالأظهرُ جوازه إن لم يخرج عن العادة،  
 والأظهرُ جواز لبس الرّجلِ خاتمين فأكثر جميعاً إن لم يخرج عن العادة. انتهى.  
 قلت: هذا في اللبس. أمّا اتّخاذ عدّة خواتم مُتنوعة. فهذا ظاهرٌ فعله ﷺ. كما سيأتي قريباً.



الصَّحِيح<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الْفِصُّ فَمُبَاحٌ لِلرِّجَالِ وَغَيْرِهِمْ.

قال النوويُّ في "شرح المُهذَّب"<sup>(٢)</sup>: "يجوزُ الخاتِمُ بفسٍّ وبلا فسٍّ، ويَجعلُ الفسَّ من باطنِ كَفِّه أو ظاهرِها، وباطنُها أفضلُ للأحاديثِ الصَّحيحةِ فيه. انتهى.

وَأَمَّا فَصُّ خاتِمِ النَّبِيِّ ﷺ. ففي صحيحِ البخاري "أَنَّ فَصَّهُ كَانَ مِنْهُ"<sup>(٣)</sup>، وفي صحيحِ مُسلمٍ عن أنسٍ قال: "كَانَ خاتِمُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَرِقٍ، وَكَانَ فَصُّهُ حَبَشِيًّا"<sup>(٤)</sup>.

فجمعَ بينَ الحَدِيثينِ بِالْحَمَلِ عَلَى التَّعَدُّدِ<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٥٥٢٧) ومسلم (٢٠٩١) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ خاتِمًا مِنْ ذَهَبٍ وَجَعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي باطنِ كَفِّهِ. فَاتَّخَذَهُ النَّاسُ فَرَمَى بِهِ. وَقَالَ: لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا". واتخذَ خاتِمًا مِنْ وَرِقٍ أَوْ فَصَّةً".

(٢) المجموع (٤/٤٦٣).

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٣٢) من حديثِ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (٢٠٩٤) من حديثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه.

(٥) قال البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٥٩/١٣): وفي هذا الحديثِ دلالةٌ على أَنَّهُ كَانَ لَهُ خاتِمَانِ أَحَدُهُما فَصُّهُ حَبَشِيًّا، وَالْآخَرُ فَصُّهُ مِنْهُ. وفي حديثِ مُعَيْقِبٍ، "أَنَّهُ كَانَ لَهُ خاتِمٌ مِنْ حَدِيدٍ مَلُوي عَلَيْهِ فَصَّةٌ"، فَرَبَّما كَانَ فِي يَدِهِ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحاديثِ أَنَّهُ ظاهِرٌ بَيْنَهُما. وكان أبو سليمان الخطابيُّ

=



وذكر<sup>(١)</sup> في شرح قوله: "وكان فصه حبشياً". أنه حجرٌ من بلاد الحبشة،  
وقيل: جزعٌ أو عقيق<sup>(٢)</sup>؛ لأن ذلك قد يُوتى به من بلاد الحبشة.  
ورأيتُ في "المُفردات في الطَّبِّ" لابن البيطار، أنه صنّف من الزَّبْرَجْدِ<sup>(٣)</sup>.  
وأما هل تختم ﷺ في اليمين أو اليسار؟. فقد تختم في كلِّ منهما، صحَّ كلُّ  
ذلك من فعله.

- رحمه الله يكره لبس الخواتيم في اليدين، ولبس خاتمين في يدٍ واحدةٍ. وزعم أنه مُستهجنٌ في حميدِ  
العادات. ورضي الشائل. وليس من لباسِ العليةِ من الناس، ولم يستحسن أن يتختم الرجلُ إلا  
بخاتمٍ واحدٍ منقوشٍ، فيلبس للحاجة إلى نقشه لا لحسنه وبهجة لونه. انتهى.
- (١) أي النووي. وكلامه في "شرح مسلم" (٩٩/١٤).
- (٢) (الجزع) بفتح الجيم وسكون الزاي. الحرزُ اليماني واحدُه جزعة. و (العقيق) أحجارٌ كريمةٌ ذاتُ  
ألوان كثيرة. يُوتى بها من قبل اليمن والحبشة.  
وما ورد في فضل التختم بالعقيق. فلا يصحُّ منها شيءٌ. كما العقيلي وغيره.  
وقد أوردها ابنُ الجوزي والسيوطي وغيرهما في "الموضوعات".  
وقال السخاوي في "المقاصد": له طرق كلها واهية.  
كشف الخفاء (٣٠٠/١) للعجلوني.
- (٣) حجرٌ شفافٌ. أخضر. وتتموِّج درجاتُ لونه ما بين الزيتوني والأصفر. ويُشبهه الياقوت. غالي الثمن.  
وقد ورد ذكره في أحاديثِ صفةِ الجنةِ لجماله.  
أما ما ورد "تختموا بالزَّبْرَجْدِ فإنه يُسرُّ لا عُسر فيه". فقال الحافظ ابن حجر: هو موضوعٌ.  
وتقدّم كلامُ السَّفَّاريني عنه.



قال النَّوَوِيُّ في "شرح المُهذَّب" <sup>(١)</sup>: التَّخْتَمُ في اليَمِينِ أو اليسارِ كلاهما صَحَّ فعلُهُ عن النَّبِيِّ ﷺ، لكنَّهُ في اليَمِينِ أَفْضَلُ؛ لأنَّهُ زِينَةٌ. واليَمِينُ بِهَا أَوْلَى.

وقال الحافظ ابن حجر <sup>(٢)</sup>: وَرَدَ تَخْتُمُهُ ﷺ في اليَمِينِ من حديثِ ابنِ عُمرٍ عند البُخَارِيِّ، وَأَنَسٍ عند مُسَلِمٍ، وابنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بنِ جَعْفَرٍ عند الترمذِيِّ، وجابِرٍ عنده في "الشَّهَائِلِ"، وَعَلِيِّ عند أَبِي داودٍ والنسائيِّ، وعائِشَةَ عند البزارِ، وأبي أُمَامَةَ عند الطبرانيِّ، وأبي هريرة عند الدارقطنيِّ في "غرائبِ مالِكٍ"، فهؤلاءُ تِسْعَةٌ من الصَّحَابَةِ.

وَوَرَدَ تَخْتُمُهُ باليسارِ من حديثِ أَنَسٍ عند مُسَلِمٍ، وابنِ عُمرٍ عند أَبِي داودٍ، وأبي سَعِيدٍ عند ابنِ سَعْدٍ، ووردتْ روايةٌ ضَعِيفَةٌ، "أنَّهُ تَخْتَمُ أَوْلَا في اليَمِينِ. ثمَّ حَوَّلَهُ إلى اليسارِ"، أَخْرَجَهَا ابنُ عَدِيٍّ من حديثِ ابنِ عُمرٍ <sup>(٣)</sup>. واعتمدَ عليها

(١) المجموع (٤/٤٦٢) وعبارته "واليَمِينِ أَشْرَفٌ".

(٢) فتح الباري (١٠/٣٢٦) باب اتخاذ الخاتم.

وقد بسطَ الحافظ هذه الأحاديث. وذكرَ أَكْثَرَ أَلْفَاظِهَا.

(٣) أَخْرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (٣/٢٦١) وأبو الشَّيْخِ في "أَخْلَاقِ النَّبِيِّ ﷺ" (٣٢٨) والحسين البغوي في "الأنوار في شَمَائِلِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ" (٨١٢) من طريق سليمان أبي محمد القافلاني عن عبد الله بن عطاء (زاد البغوي عن أبيه) عن نافع عن ابنِ عُمرٍ "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخْتَمُ في يَمِينِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ حَوَّلَهُ في يَسَارِهِ".

أبو محمد القافلاني.

=



البغوي في "شرح السنة". فجمع بين الأحاديث المختلفة بأنه تختم أولاً في يمينه. ثم تختم في يساره، وكان ذلك آخر الأمرين. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن اختلاف الأحاديث في ذلك. فقال: لا يثبت هذا. [ولا هذا] <sup>(١)</sup>، ولكن في يمينه أكثر.

وأما هل كان فضه ممّا يلي باطن الكفّ أو ظاهره؟.

فقد ورد أيضاً كلاهما من فعله ﷺ، ولكن أحاديث الباطن أصح وأكثُر. فلذلك كان أفضل <sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

ضعفه ابن معين وابن المديني.

وقال النسائي: ليس بثقة. ولا يكتب حديثه.

تعجيل المنفعة (١٦٦/١).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٣٢٧/١٠): لو صحّ هذا لكان قاطعاً للنزاع، ولكن سنده ضعيفٌ. انتهى.

(١) ما بين المعقوفين سقط من مطبوع الحاوي (٧٥/١). واستدركته من فتح الباري الذي نقل منه السيوطي.

وعبارته في "العلل" (٣٤٩/١): سألت أبا زرعة. عن حديث النبي ﷺ في تختمه. أفي يمينه أصح أم يساره؟ قال: في يمينه الحديث أكثر. ولم يصحّ هذا ولا هذا. انتهى.

(٢) أخرج البخاري (٥٥٢٧) ومسلم (٢٠٩١) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، "أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من ذهبٍ وجعل فضه ممّا يلي باطن كفّه. فاتّخذه الناس فرمى به. وقال: لا ألبسه أبداً". واتخذ خاتماً من ورقٍ أو فضةً."

=



تمت الرسالة<sup>(١)</sup>

وتقدّم نقلُ الشارحِ لكلامِ النَّوويِّ في "شرح المُهذَّب".  
وقال النَّوويُّ في "شرح مسلم" (٩٦/١٤) قوله: (وجعلَ فصّه ممّا يلي باطنَ كَفّه) قال العلماء: لم يأمر ﷺ في ذلك بشيءٍ. فيجوز جعلُ فصّه في باطنِ كَفّه وفي ظاهرِها. وقد عملَ السلفُ بالوجهين. وممّن اتّخذَه في ظاهرها ابنُ عباسٍ رضي الله عنه. قالوا: ولكنّ الباطنَ أفضلُ. اقتداءً به ﷺ، ولأنه أصونُ لفصّه. وأسلمُ له، وأبعدُ من الزّهو والإعجاب. انتهى كلامه.

(١) انتهيتُ من التعليقِ على الرسالة. وتخرّج أحاديثها في يوم الجمعة ١٠/٥/١٤٤٢ هـ

اللهم علّمنا ما يَنْفَعُنَا. وانفَعُنَا بما علّمْتنا. إنك أنتَ السميعُ العليمُ.

